﴿ٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تَحۡمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ وَمَا تَغِيضُ ٱلۡأَرۡحَامُ وَمَا تَزۡدَادُۖ وَكُلُّ شَيۡءٍ عِندَهُۥ بِمِقۡدَارٍ ٨ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ٱلۡكَبِيرُ ٱلۡمُتَعَالِ ٩﴾ [الرّعد: 8 - 9]

❁ مُناسَبَةُ الآيَتينِ لِما قَبْلَهُما:

بيانُ علّةِ عدمِ إنــزالِ الآيــاتِ المطلوبات

لمّا كذَّب الجاحدون بالبيِّنات، والدَّلائل الواضحات، ولم يرعووا بالزّاجرات، وطالبوا رسولَ الله صلَّى الله عليهم وسلَّم أن يأتيهم بما يُقنعهم من الآيات؛ علم سبحانه أنَّ إجابتهم إلى ما اقترحوا غيرُ نافعٍ لهم؛ لأنَّهم إنَّما أرادوا التَّعنُّت لا الاسترشاد؛ فبيَّن سبحانه أنَّه العظيم الَّذي أحاط بكلِّ شيءٍ علمًا، وأنَّه هو وحده من يُقَدِّر نُزولَ الآيات، وأنَّ إنزالها إنَّما يكون بعلم وحكمة، لا باقتراح مَن لا علم له، ولا يملك من الأمر شيئًا[1]، فالمناسبة بين هاتَيْن الآيتَيْن وما قبلها، هي بيانُ سببِ عدمِ إنزال ما طلبَه الكافرون، فإذا كان سبحانه عالمًا بأخفى الخفيّات فيما يكون في المستقبل، فهو العالم بما يؤول إليه حالُ المشركين لو نزلتِ الآيات المطلوبةُ، فالمانعُ من إنزالِها علمُه الَّذي أحاطَ بكلِّ شيءٍ، رحمةً بهم ورأفةً بحالِهم.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿ٱلۡأَرۡحَامُ﴾: الرَّحِم: رَحِم المرأة، وهو ما يكون فيه الجنين، وجمعه: أرحام[2]. وأصله من الرِّقة والعطف والرَّأفة[3]. ومنه

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 19/14، وأبو حيّان، البحر المحيط: 6/356، وابن عادل، اللُّباب: 11/258، والبقاعيّ، نَظْم الدُّرر: 10/278، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/96.

(2) الجوهريّ، الصّحاح، وابن فارس، المُجمل، والرّاغب، المفردات، وجبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (رحم).

(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (رحم).

استُعير الرَّحِم للقرابة[1]، فالرَّحِم أيضًا: "أسباب القرابة، وأصلها الرَّحِم الَّتي هي منبت الولد"[2].

2) ﴿تَغِيضُ﴾: غاض الماء يغيض: قلَّ ونقص[3]. وأصله من النُّقصان في الشَّيء مع غؤور في المائع[4]. و﴿وَمَا تَغِيضُ ٱلۡأَرۡحَامُ﴾؛ أيْ: ما تُفسده الأرحام وتَنقُصه بأن يسقط قبل تسعة أشهر، ولهذا قوبل بقوله: ﴿وَمَا تَزۡدَادُۖ﴾[5].

3) ﴿ٱلۡمُتَعَالِ﴾: العُلوُّ: ضدُّ السُّفل، وهو الارتفاع[6]. ومعناه المحوريُّ: ارتفاع الشَّيء فوق شيء تحته، وسُموُّه عليه[7]. ومنه العُلوُّ بمعنى التَّكبُّر في الأرض[8]، و"العُلوُّ لله ﷻ عن كلِّ شيء، فهو أعلى وأعظم ممّا يُثنَى عليه"، و"العلوُّ: العظمة والتَّجبُّر"[9].

و"العَلي: هو الرَّفيع القدر مِن (عَلي)، وإذا وُصِف الله تعالى به في قوله: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ ٦٢﴾ [الحج: 62]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيّٗا كَبِيرٗا ٣٤﴾ [النّساء: 34]؛ فمعناه: يعلو أن يحيط به وصفُ الواصفين، بل عِلْم العارفين، وعلى ذلك يُقال: تعالى"[10].

والمتعال: هو "المُستعلي على كلِّ شيء بقُدرته، وهو المتفاعل من العُلوِّ"[11].

❁ المَعْنى الإجْماليّ:

يخبر تعالى عن تمام علمه وإحاطته بكلِّ شيء من بني آدم وغيرهم؛ فهو سبحانه يعلم ما تحمله كلُّ أنثى من نَوْعٍ وخَلْقٍ وعَدَدٍ ومُدَدٍ وآجالٍ ومَآلٍ، ويعلم سبحانه ما تنقصه الأرحام، وما تزداده في الجثَّة والمدَّة والعدد؛ لأنَّ كلَّ شيءٍ عنده سبحانه بتقدير وحَدٍّ لا يجاوزه، ولا يُقَصِّر عنه، وهوَ سبحانه - كذلك - العالِمُ بِما غابَ عَنِ الخَلْقِ وبِما شَهِدوهُ؛

(1) الرّاغب، المفردات، والسّمين الحلبيّ، عمدة الحُفّاظ: (رحم).
(2) ابن منظور، لسان العرب: (رحم).
(3) الجوهريّ، الصّحاح، وابن فارس، المُجمَل، والرّاغب، المفردات: (غيض).
(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة، وجبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (غيض).
(5) الرّاغب، المفردات، والسّمين الحلبيّ، عمدة الحُفّاظ، وجبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (غيض).
(6) ابن فارس، المُجمَل، والرّاغب، المفردات: (علو).
(7) ابن فارس، مقاييس اللّغة، وجبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (علو).
(8) الأزهريّ، تهذيب اللّغة: (علو).
(9) الخليل، العين: (علو).
(10) الرّاغب، المفردات: (علو).
(11) ابن جرير، جامع البيان: 16/366.

فهو العظيم الشَّأن الَّذي لا يخرج عن علمه شيء، والمستعلي سبحانه على كلِّ شيءٍ بقدرته وسلطانه[1].

عِلْمُ الله محيطٌ بخلقِه فهو المتعالي عليهم بقُدرته وقَهرِه

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيّ:

علَّةُ فصل قوله: ﴿ٱللَّهُ يَعۡلَمُ﴾:

من شأن الاستئناف الاستدلال على تفرُّد الله بالإلهيَّة وإحاطته بكلِّ شيء علمًا

هذه الجملة الكريمة استئنافٌ ابتدائيٌّ، وجُعِلت في هذا الموقع؛ لمناسبتها لقولهم: ﴿لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ ءَايَةٞ مِّن رَّبِّهِۦٓ﴾، فإنَّ ما ذُكر فيها مِن عِلم الله وعظيم صنعه آيةٌ من آيات الله تعالى، صالح لأنْ يكون دليلًا على أنَّه سبحانه لا يُعجزه الإتيان بما اقترحوا من الآيات، ولكنَّ بعثة الرَّسول ﷺ ليس المقصد منها المنازَعات، بل هي دعوة للنَّظر في الأدلَّة[2].

وتحتمل أن تكون الجملةُ مُستأنَفةً استئنافًا بيانيًّا، فهي إذًا جواب سؤال، وهو: لماذا لم يُجَب الجاحدون لمقترحهم بإنزال الآيات الحسية؛ فتنقطع حُجَّتهم، فلعلَّهم يهتدون؟ فالجواب: أنَّه ﷻ آمِرٌ، مُدبِّر، عليمٌ، نافذُ القدرة، فعّالٌ لما تقتضيه حكمته البالغة دون آرائهم السَّخيفة[3].

فالاستئناف على الوجهَيْن: هو الانتقال إلى الاستدلال على تفرُّد الله تعالى بالإلهيَّة، ولبيان إحاطته سبحانه بالعلم، وعلمه بالغيب الَّذي هذه الأمور منه؛ ذلك أنَّه لمّا قامت البراهين العديدة بالآيات السّابقة على وحدانيَّة الله تعالى بالخَلْق والتَّدبير، وعلى عظيم قدرته الَّتي أودع بها في المخلوقات دقائقَ الخِلْقة؛ انتقل الكلام إلى إثبات العلم له تعالى علمًا عامًّا بدقائق الأشياء وعظائمها[4].

(1) ابن جرير، جامع البيان: 13/444، والآلوسيّ، روح المعاني: 7/104، والسّعديّ، تيسير الكريم الرّحمن، ص: 414.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/96.
(3) القاسميّ، محاسن التّأويل: 6/262.
(4) القِنَّوجيّ، فتح البيان: 7/23، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/96.

وقد أدَّى هذا الفصل إلى إثارة الانتباه لدى المخاطَبين؛ لأنَّه خالف ما كانوا يتوقَّعونه من الوَصْل.

براعةُ الابتداءِ والتقديم في ﴿ٱللَّـهُ يَعۡلَمُ﴾:

ابتُدئ باسم الجلالة دون الضَّمير؛ لأنَّه عَلَمٌ على الذّات العليَّة، مُعيَّنٌ به، لا يشتبه مع غيره من آلهة المشركين الباطلة؛ وذلك ليكون الخبر المقصود جاريًا على مُعيَّن لا يحتمل غيرَه إبلاغًا في قطْعِ شائبةِ الإشراك؛ ذلك أنَّ خلْقَ الله العوالمَ وغيرها كان معلومًا لدى المشركين، ولكنَّ الإقبال على عبادة الأصنام كان يُذهلهم عن تذكُّره، فمِن ثمَّ كانوا غير محتاجين لأكثر من التَّذكير بذلك، وبالتَّنبيه إلى ما قد يخفى من دقائق التَّكوين[1].

التَّنبيه على عظيم قدرة الله، وقصر العِلْم عليه سبحانه

أمّا تقديمه على المسند الفعليّ؛ فلإفادة التَّوكيد والتَّخصيص، فالفعل المضارع ﴿يَعۡلَمُ﴾ مُسند لاسم الجلالة، ثمَّ إنَّ فيه ضميرًا مُستترًا يعود أيضًا على لفظ الجلالة، فكأنَّ الإسناد تكرَّر مرَّتيْن، وتكرُّره هذا يفيد التَّوكيد والتَّخصيص، فالمعنى: أنَّ الله تعالى وحدَه هو الَّذي ﴿يَعۡلَمُ مَا تَحۡمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ﴾ ... إلى آخر الآية.

دلالة المضارع في قوله: ﴿ٱللَّـهُ يَعۡلَمُ﴾:

صيغ الخبر بصيغة المضارع المفيد للتَّجدُّد والتَّكرير لإفادة أنَّ ذلك العِلم مُتكرّر مُتجدّد التَّعلُّق بمقتضى أحوال المعلومات المتنوّعة والمتكاثرة، ويتجدَّد تعلُّقه بحسب حدوث الحادثات على الاستمرار[2].

علْمُ الله مستمرٌّ دائم أبديٌّ محيطٌ بكلِّ إنسيٍّ وجِنّيٍّ

وهذا التَّجدُّد يجعل العِلم مستمرًّا محيطًا بكلِّ زمنٍ، بل بكلِّ شيءٍ، وقد كان من شُبَه المشركين أنَّ تفرُّق أجزاء البدن بعد الموت واختلاط بعضها ببعض لا يتهيَّأ معه الامتياز بينها؛ لذلك نبَّه الله سبحانه بهذه الآية على إحاطة علمه جلَّ شأنه بكلِّ شيء إزاحةً لشُبهتهم[3].

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/80، 13/96 - 97.
(2) البقاعيّ، نَظْم الدُّرر: 10/287، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/79.
(3) الآلوسيّ، روح المعاني: 7/104.

نوعُ ﴿مَا﴾ في الآية الكريمة:

تحتملُ أن تكونَ ﴿مَا﴾ في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تَحۡمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ﴾ موصولةً، لإفادةِ العموم، وعمومُها يقتضي علم الله بحال الحَمْل الموجود من ذُكورة وأُنوثة، وتمامٍ ونقص، وحُسْن وقُبْح، وطول وقِصر، ولَون... إلخ[1]، من حين العُلوق إلى زمن الولادة، لا بعد تكامل الخَلق فقط[2].

تحتمل (ما) أن تكونَ موصولةً أو مصدريَّة لتشملَ الحاملَ والمحمولَ والحملَ

وتحتمل أن تكون ﴿مَا﴾ مصدريَّة، أيْ: يعلم حَملَ كلِّ أنثى من أيِّ الإناث كانت، والحمل على هذا بمعنى المحمول[3].

وهو قريب من الأوَّل غير أنَّ في هذا دلالة أخرى، وهي العلم بما يحيط بالحمل من ملابسات، كالخِفَّة والثِّقل، والسُّهولة والحُزونة، وما يصاحب ذلك من آلام ونحوه.

فالحاصل أنَّ معنى الموصولة: أنَّه تعالى يعلم ما تحمل كلُّ أنثى من الولد: أهو ذكَر أم أنثى، ومكتمل أم ناقص، وحَسن أم قبيح، وطويل أم قصير، أو غير ذلك من الأحوال، ومعنى المصدريَّة: أنَّه تعالى يعلم حَمْل كلِّ شيء، ويعلم غيض الأرحام، وازديادها لا يخفى عليه شيء من ذلك، ولا أوقاته، وأحواله[4].

فالأولى لما يتعلَّق بالمحمول (الجنين)، والثّانية لما يتعلَّق بالحمل نفسه وبالحامل[5].

فائدة التَّعبير بمفردة ﴿تَحۡمِلُ﴾:

المقصود بما تحمل كلُّ أنثى هو أجنَّة الإنسان والحيوان؛ فهو عامٌّ فيهما، غير أنَّ الحبَل يختصُّ بحَمْل المرأة، فأثبت الله سبحانه

الحَمل عامٌّ يشمل حمل جميع الإناث بخلافِ الحَبَل فهو خاصٌّ بالبشر

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 6/356، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/97.
(2) الآلوسيّ، روح المعاني: 7/103.
(3) القاسميّ، محاسن التّأويل: 6/262، والآلوسيّ، روح المعاني: 7/103.
(4) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/515، والفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 19/14 - 15، وابن عادل، اللُّباب: 11/259 - 261.
(5) وقيل في معنى: (ما) قولٌ ثالثٌ، وهو أن تكون استفهاميَّة، وضعَّفه ابن عطيَّة وغيره.

لنفسه العلم بما في أرحام النِّساء من نُطفة ومُضغة وعَلقة مُخلَّقة وغير مُخلَّقة، ونوع المحمول، وما كُتب له من رزق وأجَل... إلخ، وكذلك العلم بما تحمل كلُّ إناث الحيوانات، وممَّن حملت، ولم يكن نزاعٌ في أنَّ هذا كلَّه لم يعلمه أحدٌ من الخلق يومئذٍ، ولم تكن آلهة المشركين المزعومة لتُستشار فيه؛ ولذلك جيء بفعل الحَمْل دون الحَبَل ليشمل حَمْلَ الحيوانات والآدميّات، وذلك على وجه المثال بإثبات العِلم الجزئيّ لإثبات العِلم الكُلي[1].

دلالة التَّعبير بالمضارع في ﴿تَحْمِلُ﴾:

تعلُّق عِلْم الله تعالى بجميع مراحل الحَمْل

دلَّ التَّعبير بصيغة المضارع ﴿تَحْمِلُ﴾ على معنى لطيف، وهو تعلُّق علم الله تعالى بجميع مراحل الحَمْل منذ أن كان نطفةً غير مُلقَّحة في الأنثى، ثمَّ أثناء تلقيحها من الذَّكَر، ثمَّ استقرارها في الرَّحم، ثمَّ تعلُّقها وتخلُّقها إلى أن تنزل من الرَّحم وليدًا حيًّا كامل الخِلقة أو قبل ذلك.

فلو كان التَّعبير بالماضي (الله يعلم ما حملت)؛ لانسحب ذلك على المُضي دون غيره، أمّا التَّعبير بالمضارع؛ فقد دلَّ على علم الله بالمحمول في كلِّ لحظة تُتلَى الآية على مسامع المخاطَبين.

فالمعنى: أنَّ الله يعلم ما تحمل كلُّ أنثى الآن، فهذه دلالة الحال، أمّا دلالة المستقبل؛ فمستفادة من معنى الاستمرار المستكنِّ في صيغة المضارع.

غرضُ استعمالِ أداة العموم ﴿كُلُّ﴾:

إحاطة علم الله تعالى بحمل الإناث على عموماتها، وحمل كلِّ أنثى على حِدَتها

أُضيف إلى أداة العموم ﴿كُلُّ﴾ لفظُ ﴿أُنثَىٰ﴾ مفردًا منكَّرًا لتحقيق غرض إفادة الخصوص من وجه، والعموم من وجه.

أمّا الخصوص؛ فمُستفاد من معنى التَّركيب، فلكلِّ أنثى استقلالٌ عن غيرها مفردة، وكلُّ أنثى يعلم الله حملها على حَدَتها؛ لأنَّ لكلِّ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/97.

أنثى حملًا يختلف عن الأخريات، فأثبت بهذا علمًا مستقلًّا خاصًّا بكلِّ واحدة من أفراد جنس الإناث، مهما كثرت أعدادها.

وأمّا العموم؛ فهو مستفاد من مجموع ما تفرَّق بخصوصه، فإذا كانت كلُّ أنثى مفردةً معلومًا حملُها؛ فإنَّ مجموع الإناث معلوم حملُهنَّ، والعموم أيضًا مُستفاد من ظاهر اللَّفظَيْن المضاف أحدهما إلى الآخر، فيعمّان كلَّ أنثى يصحُّ أن يقع منها الحمل؛ من إنسيَّة أو جِنية أو دابَّة أو طير، فالله تعالى يعلم حملها جميعًا.

ولو كان التَّعبير على هذا النَّحو: (يعلم ما تحمل الأرحام)؛ لكان هذا من باب العمومات المُجمَلة الَّتي يشترك في معرفتها النّاس، وتغيب في مُطلقاتها خصوصيّات الجزئيّات، ذلك أنَّ الأرحام لا تحمل إلا الأجنَّة، مكتملة النَّموِّ أو غير مكتملته، وهذا يعرفه العالم والجاهل بالضَّرورة، هذا وجه.

ووجه آخر: أنَّ هذا التَّعبير سيجعل الذِّهن منصرفًا إلى أرحام الآدميّات، وسيُخرج بيوض الطُّيور ونحوها، أمّا التَّعبير بكلِّ أنثى؛ فإنَّه داخلٌ فيه هذا وغيرُه.

ووجه ثالث أن الحَمْل لم يُسند إلى الأرحام قطُّ في القرآن، وإنَّما أُسند إليها الاشتمال، ووُصفت بالقرار، ذلك أنَّها هي وما اشتملت عليه محمولة.

نوعُ ﴿وَمَا﴾ في قوله: ﴿وَمَا تَغِيضُ ٱلْأَرْحَامُ﴾:

(ما) إمّا أن تكون موصولة، وإمّا مصدريَّة؛ فالموصولة بمعنى: الَّذي تغيضه الأرحام، والمصدريَّة بمعنى: نفس غيض الأرحام[1].

لا يَعزُب شيءٌ عن علم الله، سواءٌ غيضُ الأرحامِ، أم الَّذي ينزل منها

واختلاف هذا التَّأويل يجعل الآية – رغم قِصَر مبناها – متضمِّنة لجليل المعاني الإيمانيَّة، وبديع الفوائد البلاغيَّة.

(1) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/515، والفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 19/14 - 15، وأبو حيّان، البحر المحيط: 6/357، وابن عادل، اللُّباب: 11/259 - 261.

وبيان ذلك أنَّ (الذي) تغيضه الأرحام إمّا أنْ يكون زمنًا، فيكون المولود مكتمل الخلقة رغم انتقاص مدَّة الحمل، أو ناقص الخِلقة لانتقاص مدَّة الحمل، وإمّا أن يكون بدنًا بانتقاص بعض الأعضاء مع حياته، أو بانتقاصها مع موته، وإمّا أن يكون دمًا يلفظه الرَّحم أثناء الحمل، فينقص من غذاء الجنين فيضعف، أو يكون هو ذاته الجنين، فيسقط.

وفائدة هذا هي تأكيد أنَّ كلَّ هذا يحصل بقدَر، ولا يكون عبثًا، ولا يكون ذلك عيبًا في الصّانع - حاشاه - بل ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِندَهُۥ بِمِقْدَارٍ﴾، فلا يظُنَّن جاحد جهول أنَّ الله غفل عن هذا الحمل، فسقط، كلّا، بل قد علِم الله ذلك، وقدَّره على ما تقتضيه حكمته البالغة، هذا على تأويل الموصوليَّة.

أمّا على تأويل المصدريَّة؛ فإنَّ هذا (الغيض نفسه) لم يغب عن علم الله تعالى، ولم يشِبَّ عن طَوْق قُدرته ﷻ، ولم تَخْفَ على الله أسبابُه، بل هو الَّذي قدَّرها وأحكم قدْرها بعِلْمه سبحانه وحكمته، وفي ذلك ردٌّ على الطَّبيعيين الَّذين يُرجعون كلَّ شيء لأسباب المادَّة دون أن يلتفتوا إلى إرادة الله سبحانه.

فالحاصل أنَّه ليس اكتمال خلق الجنين ونزوله بشرًا وليدًا بأدلَّ على قدرة الله من نزوله سقطًا غير مكتملٍ، فكِلا الأمريْن قد قدَّرهما الله وقضاهما.

سرُّ التَّعبير بمفردة ﴿تَغِيضُ﴾:

تدور معاني الغيض حول النُّقصان في الشَّيء، والغموض والقلَّة[1]. وأصله: ذهاب المائع في العمق الغامض[2].

مطابقة ما يدلُّ عليه لفظ الغيض، ويُعبَّر عنه من حال المَغيض

ولمّا كان المُراد به في هذه الآية ما ينقص من الحمل مدَّةً أو

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (غيض)، وجبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: 3/1588.
(2) البقاعيّ، نَظْم الدُّرر: 10/288.

خِلقةً أو غيرهما؛ فيولد تامًّا قبل تمام التِّسعة أشهر، أو يولد ناقصًا عضوًا بعد تمامها، أو يلفظه الرَّحم سقطًا، أو دمًا سائلًا، وكان في ذلك كلِّه نقصٌ وغموضٌ وذهاب للمائع (الدَّم)؛ لمّا كان ذلك كذلك؛ ناسب أن يُعبَّر بمفردة ﴿تَغِيضُ﴾ دون غيرها من مرادفاتها كالنَّقص مثلًا؛ لتضمُّنها ما ليس في غيرها من الدِّلالات.

نكتة التَّعبير بالمضارع ﴿تَغِيضُ﴾:

جاء التَّعبير بالمضارع ﴿تَغِيضُ﴾؛ لإفادة نكتة لطيفة، وهي أنَّ غيضَ الأرحام لا تكاد تخلو منه أنثى، إذِ الرَّحِم إمّا أن يكون خاليًا من الولد، وإمّا أن يُزداد فيه بالحمل ونموّه وتعدُّده، وإمّا أن يغيض بالخلوّ من الدَّم الَّذي يشتمل على خلايا التَّولُّد وامتلائه بهذا الدَّم[1].

غيضُ الأرحامِ مستمرٌّ إلى يوم القيامةِ لا يقوى أحدٌ على إيقافِه

ولمّا كان ذلك كذلك؛ ناسب أن يُعبَّر عنه بصيغة المضارع الدّالَّة على التَّكرير، وفي هذا دلالة قويَّة على عظيم قدرة الله تعالى؛ إذ إنَّه سبحانه هو مَن خلق ذلك في الأرحام، وهو مَن قدَّر ذلك فيها، وكلُّ ذلك بعِلم وحكمة، فتجدُّد غيض الأرحام وازديادها يدلُّ على قدرة الله تعالى على الخَلق، وأنَّها لا تخلو منها لحظةٌ من الزَّمان.

وفيها إشارةٌ إلى أنَّ غيضَ الأرحامِ مستمرٌّ إلى يوم القيامةِ، لا يقوى العلم الحديث على إيقافِه، فالله سبحانه لم يزَل خالقًا مريدًا مقتدرًا، وهي الصِّفة الَّتي لا ينازعه سبحانه فيها أحد، ولا يكاد المشركون ينتظرون وقوعها من آلهتهم.

بلاغةُ المجاز في قوله: ﴿وَمَا تَغِيضُ ٱلْأَرْحَامُ﴾:

إسناد الغيض إلى الأرحام في الآية مجازٌ عقليٌّ، حيث أُسند الفعل المضارع ﴿تَغِيضُ﴾ إلى غير فاعله على الحقيقة، وهو ﴿ٱلْأَرْحَامُ﴾ إذ هي لا تغيض، وإنَّما ما فيها[2] هو الَّذي يغيض، فالعلاقة مكانيَّة؛ إذْ

تصويرُ الأرحامِ بما فيها من غيضٍ وفيض

(1) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 7/3906.
(2) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/515.

ذَكَرَ المكان - وهو الأرحام - وأراد ما فيها، وفائدته تصوير الأرحام وما يكون فيها من غيضٍ وفيضٍ، ففيه من البلاغة والإيجاز ما فيه، حيث أدَّى المعنى بأوجز لفظ وأخصر عبارة، وأوضح بيان.

نكتتا الجمع والتعريف في ﴿ٱلْأَرْحَامُ﴾:

إفادةُ العمومِ الاستغراقيِّ وتعدُّد أنواعِ الأرحام

جاء التَّعريف في لفظ الأرحام باللّام لا بالإضافة، فلم يَقُلْ: وما تغيض أرحامها، بحيث يرجع على كلِّ أنثى، فمعنى اللّام الاستغراق، وهذا مفيد للعموم والتأكيد، ثمَّ هو مناسب للعموم الحاصل من إضافة لفظ ﴿أُنثَىٰ﴾ إلى لفظ ﴿كُلُّ﴾، والحاصل أنَّ علم الله تعالى قد أحاط بما في كلِّ رحمٍ علمًا، وقد خلقه وخلق ما فيه، وقدَّره بحكمته سبحانه، ولا يقدِر على ذلك إلّا الله ﷻ، وكلُّ هذا يؤكِّد تفرُّد الله بالإلهيَّة، وأنَّه سبحانه المستحقُّ للعبادة والطّاعة.

ونكتةُ جمعِ الأرحامِ هو بيانُ تنوُّعِها، فالأرحام أنواعٌ عديدةٌ، فأرحام البشر تختلف عن أرحام الحيوانات، والطيور، والحشرات، وما لا نعلم ممّا خلق الله تعالى، فجاءَ التَّعريفُ للعمومِ الاستغراقيِّ، والجمع لبيان تعدُّدِ الأنواع.

بلاغة مقابلة ﴿تَغِيضُ﴾ بـ ﴿تَزْدَادُ﴾:

إفادة الحصر لشمول الشَّيء وضدِّه

قوبل الفعل ﴿تَغِيضُ﴾ الدّالُّ على النُّقصان والقلَّة وذهاب المائع بالفعل ﴿تَزْدَادُ﴾ الدّالِّ على الفضل[1]، والنُّموِّ[2]، والامتداد[3].

وهذه الزيادة تصدق على ما فُسِّرت به في الآية الكريمة من زيادة العضو، وزيادة العَدَد، وزيادة جسم الجنين إن لم تحِضْ وهي حامل، وزيادة أمد الحمل عن القَدْر المعتاد[4].

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (زيد).
(2) الجوهريّ، الصّحاح، وابن منظور، لسان العرب: (زيد).
(3) جبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: 2/886.
(4) الشّنقيطيّ، أضواء البيان: 10/288.

ومن هنا تظهر بلاغة المقابلة في براعة الجمع بين المفردات المتضادَّة من وجه، وفيما تؤديه معًا من إفادة التَّوكيد وإثارة الذِّهن، وتصوير المعنى حيًّا مُتجسِّدًا للمخاطَبين به من وجه آخر.

فضلًا عمّا تؤديه من إفادة الحصر المستنبَطة من تعميم الحُكم ليشمل الشَّيء وضدَّه.

نكتة التَّعبير بالمضارع ﴿تَزۡدَادُۖ﴾:

فُسِّرت الزيادة المذكورة في الآية بمعنى: الزيادة في الجثَّة والمدَّة والعَدَد[1].

مطابقة حالة ازدياد الحمل من حين علوقه بالرَّحم حتى ولادته

وهذه الزيادة لا تنشأ زائدةً، بل تبدأ قليلة صغيرة، ثمَّ تأخذ في الازدياد شيئًا فشيئًا؛ فهو ازديادٌ متجدِّد ومستمرٌّ لحين الوضع، وتتكرَّر الكرَّة مع كلِّ حمل؛ ولهذا كلِّه عُبِّر بالفعل المضارع الَّذي يكتسي عباءة التَّكرير وحُلَّة التَّجدُّد والاستمرار.

بلاغةُ ترتيب المعطوفات في الآية الكريمة:

جاء ترتيب المعطوفات في هذا النَّسق - في قوله تعالى: ﴿مَا تَحۡمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ وَمَا تَغِيضُ ٱلۡأَرۡحَامُ وَمَا تَزۡدَادُۖ﴾ - مترابطًا متآزرًا بحيث يُسلِم كلٌّ واحد منها إلى تاليه في ترتيب منطقيٍّ بديع؛ ذلك أنَّ أوَّل هذه الثَّلاثة وقوعًا هو الحمل، ثمَّ يترتَّب عليه واحدٌ من أمرين: إمّا الغيض، وإمّا الزيادة؛ فلذلك قُدِّم عليهما، ولمّا كان الغيض هاهنا أسبقَ من الزيادة زمنًا وعقلًا قُدِّم عليها؛ إذ هي متحقّقة بشرط عدم وقوعه، فجاء نسق المعطوفات متَّسقًا مع وقوعها في الخارج؛ ليكون ذلك أوقع في نفوس المخاطَبين.

تناسق المعطوفات مع رتبة وقوعها في الخارج

تعيين المعطوفِ عليه لجملةِ: ﴿وَكُلُّ شَيۡءٍ عِندَهُۥ بِمِقۡدَارٍ﴾:

هذه الجملة الكريمة معطوفة على جملة ﴿يَعۡلَمُ مَا تَحۡمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ﴾، فالمُراد بالشَّيءِ الشَّيءُ من المعلومات[2].

العليم بكلِّ شيء، المقدِّر كلَّ أمر بحكمة بالغة هو وحدَه المستحقُّ للعبادة

(1) البيضاويّ، أنوار التّنزيل: 3/182.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/97.

وهذا العطف أفاد جمع بعض صفات الرُّبوبيَّة؛ كالعلم المُستفاد من قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَعۡلَمُ﴾، والقدرة والحكمة المستفادتَيْن من قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيۡءٍ عِندَهُۥ بِمِقۡدَارٍ﴾؛ وذلك للتَّدليل على استحقاق الله تعالى بالعبادة.

دلالة أداة العموم ﴿وَكُلُّ شَيۡءٍ﴾:

عِلْمُ الله تعالى يشملُ الكليّات وجزئيّاتها وتقديرُه يستغرقُ كلَّ شيءٍ

قوله: ﴿وَكُلُّ شَيۡءٍ عِندَهُۥ بِمِقۡدَارٍ﴾ لفظ عامٌّ في كلِّ ما يدخله التَّقدير[1].

وهذه قضيَّة كلية أثبتت عموم علمه تعالى بعد أن وقع إثبات العموم بطريقة التَّمثيل بعلمه بالجزئيّات الخفيَّة في قوله: ﴿ٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تَحۡمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ وَمَا تَغِيضُ ٱلۡأَرۡحَامُ وَمَا تَزۡدَادُۖ﴾[2]، فهي من قبيل إثباتِ العمومِ بعد الخصوص، عموم التَّقدير، بعد ذِكْر خصوص العلم، بغرضِ الاحتراس عن أن يظنَّ ظانٌّ أن علم الله خاصٌّ بما تحمله الأرحامُ، بل تقديرُه لا علمه فحسب عامٌّ في كلِّ شيءٍ.

بلاغة الإضافة في ﴿وَكُلُّ شَيۡءٍ﴾:

إفادة العموم والاستغراق التّامّ

أُضيف لفظُ ﴿شَيۡءٍ﴾ إلى لفظِ ﴿وَكُلُّ﴾؛ لإفادة العموم والاستغراق؛ ذلك أنَّ الزيادة المذكورة في الآية الكريمة، تعني: ضَمَّ شيء إلى المقدار وكثرته شيئًا بعد شيء، فيُقدَّر ذلك، ولا يُمكن أحدًا زيادتُه ولا نقصانُه، وذلك كلُّه يستلزم الحكمة، فلذا ختَمَه بقوله: ﴿وَكُلُّ شَيۡءٍ﴾، أيْ: من هذا وغيره من الآيات المقترحات وغيرها[3].

نكتة تقديم ﴿عِندَهُۥ﴾ على المُسنَد ﴿بِمِقۡدَارٍ﴾:

تخصيص الله تعالى بالعلم الشّامل، والاقتدار الكامل

تقديم الظَّرف ﴿عِندَهُۥ﴾ أفاد التَّخصيص والتَّوكيد والحصر، أيْ: عنده سبحانه، وليس عند غيره، فإنَّ الله تعالى هو الخالق المُدبِّر على الحقيقة، وقد خَلق كلَّ شيء بقدَر ولحكمة، ولا ينزِّل

(1) ابن عطيّة، المُحرَّر الوجيز: 3/298.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/98.
(3) البقاعيّ، نَظْم الدُّرر: 10/288.

الآيات لاقتراحِ مُقترِحٍ تضمَّخ بالعناد، ولا يكون الوحي تابعًا لرغبة العباد، فليس أمر الخالق العلّام الَّذي يدبِّر الأمور ويقدِّر المقادير كأمر المخلوق الظَّلوم الجهول الَّذي يخبط في دنياه خبط عشواء، ويرضى لدينه أن يسجد للأحجار الصَّمّاء.

بلاغة الكناية في الظَّرف ﴿عِندَهُۥ﴾:

المُراد بالظَّرف: ما عند الله من العلم، فمعنى ﴿عِندَهُۥ﴾، أيْ: في قدرته وعلمه ﷻ، و﴿بِمِقْدَارٍ﴾، أيْ: في كيفيَّته وكمّيته لا يتجاوزه، ولا يقصر عنه؛ لأنَّه عالمٌ بكيفيَّة كلِّ شيءٍ وكميته على الوجه المُفصَّل المُبيَّن، فامتنع وقوع اللَّبس في تلك المعلومات، وهو قادر على ما يريد منها، أيْ: كلُّ الأشياء عند الله سبحانه جارية على قدره الَّذي قد سبق وفرغ منه، لا يخرج عن ذلك شيء[1].

كـلُّ الأشـيـاء جارية وفق قدر الله المُقدَّر من الأزل

غرضُ حذف المُسند إليه في الآية:

في قوله تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ﴾ يجوز أن يكون مبتدأً، وخبرُه: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾، وأن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف، أيْ: هو عالم[2]، أو خبرًا بعد خبرٍ[3]، وقُرئ بالنَّصب على المدح، وهذا كالدَّليل على ما قبله من قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَعْلَمُ﴾[4].

حُـذِف المُسنَد للعلم بـه، فلا يعلم الغيب إلّا الله

فعلى تقدير حذف المُسند إليه - وهو هنا المبتدأ المُقدَّر بالضَّمير العائد على الذّات العليَّة - فإنَّ غرض حذفه إنَّما هو لكونه مُعيَّنًا حقيقةً؛ إذْ لا يصحُّ الغيب إلّا له[5]، فليس ثَمَّ مَن يعلم الغيب والشَّهادة إلّا الله، فهو من باب (حذف ما يُعلَم)، وهذا من باب التَّسليم لأمرٍ لا تصحُّ المجادلةُ فيه، أو المكابرة حوله.

(1) الشّوكانيّ، فتح القدير: 3/82.
(2) السَّمين الحلبيّ، الدُّرُّ المصون: 7/23.
(3) الآلوسيّ، روح المعاني: 7/105، وأبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/8.
(4) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/8.
(5) عبد المتعال الصّعيديّ، بُغية الإيضاح: 1/70.

سرُّ التَّعبير بـ ﴿عَٰلِمُ﴾ بعد ﴿يَعۡلَمُ﴾:

الله عالمٌ بكلِّ شيءٍ ثباتًا، ويعلمُ كلَّ متجدِّد استمرارًا

التَّعبير باسم الفاعل يُفيد ملازمة الصِّفة للموصوف، والتَّعبير بالمضارع يُفيد تجدُّدَها واستمرارها، وعليه فإنَّ المقصود بالاسم ﴿عَٰلِمُ﴾ إثبات صفة العلم لله سبحانه على النَّحو اللّائق به، وقيام هذه الصِّفة الجليلة به ﷻ، فهو جلَّ شأنه لم يزل عالمًا.

أمّا التَّعبير بالمضارع ﴿يَعۡلَمُ﴾؛ فيفيد تعلُّق صفة العلم بالمعلومات، فكلُّ ما يقع في الوجود حادثًا قد تعلَّق عِلمُ الله به، وقد أراده وقدَّره.

وهذا التنوُّع في التَّعبير بين الاسميَّة والفعليَّة ضربٌ من التَّفنُّن في النَّظم البليغ، وهو معدود من المُؤكِّدات.

وقد جاء التَّذييل بالاسم دون الفعل، فقال: ﴿عَٰلِمُ﴾، ولم يَقُلْ: يعلم؛ للإشارة إلى أسمائه ﷻ، وأنَّ العلم صفة ملازمة له ﷻ، وذكَر الغيب والشَّهادة لإثبات أنَّ علمه واحدٌ بالشّاهد والمغيب على سواء؛ لأنَّه علمٌ محيط، لا يفترق فيه شيء عن شيء[1].

وهذا الكلام كالدَّليل على ما قبله من قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَعۡلَمُ﴾ الآية[2].

ويلاحَظ أنَّ هذه الآية استوفت بيان كمال علم الله تعالى، ففي مطلع الآية - الذي هو كلامٌ مستأنَف - أوضح تعالى أنَّه عالم بالجزئيات والمفردات، ثمَّ ذكر أنَّه عالم بمقادير الأشياء وحدودها، لا تتجاوزها، ولا تقتصر عليها، وخصَّص كلَّ حادث بوقته بعينه وبحالة معيَّنة بمشيئته الأزليَّة، وإرادته السَّرمديَّة، ثمَّ أضاف أنَّه عالم بأشياء خفيَّة لا يعلمها إلا هو، وهي أشياء جزئيَّة من خفايا علمه، فهو سبحانه يعلم الباطن والظّاهر[3].

(1) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 7/3907.
(2) الآلوسيّ، روح المعاني: 7/105.
(3) الزّحيلي، التّفسير المنير: 13/121.

بلاغة عطفِ ﴿وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ على ﴿ٱلۡغَيۡبِ﴾:

شـمـول كـلّ المـعـلـومـات بتعميم العِلم بـالـظّـواهـر والـخـفـيّـات، وهـمـا قـسـما الموجودات

الغيب مصدرٌ بمعنى الغائب، والشَّهادة مصدر بمعنى الشّاهد، أيْ: هو سبحانه عالمٌ بما غاب عن الخلق، فلم يدركوه بحواسّهم، وبما شهدوه من الأمور الظّاهرة المحسوسة، فنبَّه سبحانه على انفراده بعلم الغيب، والإحاطة بالباطن الَّذي يخفى على الخَلْق، فلا يجوز أن يشاركه في ذلك أحدٌ[1].

ومن هنا تظهر بلاغة عطف لفظ ﴿وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ على لفظ ﴿ٱلۡغَيۡبِ﴾؛ إذ المقصود من الغيب والشَّهادة تعميمُ الموجودات كلِّها كقوله: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَا تُبۡصِرُونَ ٣٨ وَمَا لَا تُبۡصِرُونَ ٣٩﴾ [الحاقّة: 38 - 39].

وجملة ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ تذييل وفذلَكَة لتعميم العِلْم بالخفيّات والظَّواهر؛ وهما قِسما الموجودات[2].

فبدلًا من أن يقول: (عالم كلِّ شيء) جاء بما يُعبِّر عن هذا المعنى بإيجاز وتدليل يترك كلُّ واحد منها في القلب أثرًا بليغًا؛ وهو تأكيد ما تضمَّنته الآية السّابقة من علمه سبحانه بما في الأرحام منذ وجودها فيها ومكنونها، وأدوارها، وقابلها، وكان التَّأكيد بذِكْر عموم علمه للغائب والحاضر[3]، إضافة إلى أنَّه عطَفَ ﴿وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ على ﴿ٱلۡغَيۡبِ﴾ لتحصل الدَّلالة عليها مرَّتيْن: أوَّلًا: باللُّزوم، وثانيًا: بالمطابقة، بخلاف العكس[4].

براعة ترتيب الأخبار في الآية الكريمة:

استيفاء بيان كمال علم الله تعالى، وإثبات عظيم قدرته سبحانه

في قولِه: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ٱلۡكَبِيرُ ٱلۡمُتَعَالِ﴾ جاء ترتيب هذه الأخبار الجليلة على نسقٍ بلاغيٍّ فريد، بحيث يُسلم كلٌّ منها إلى تاليه، ويترتَّب تاليهِ على سابقه، وبيان ذلك أنَّ قوله: ﴿ٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا

(1) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 9/289.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/98.
(3) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 7/3907.
(4) البَسيليّ، نكت وتنبيهات: 2/272.

﴿تَحۡمِلُ﴾ فيه بيانٌ لنوعٍ علمٍ دقيق لا يقدر عليه إلّا الله تعالى، ولذلك ناسب أن يُؤكَّد هذا بما يدلُّ على إحاطة علمه سبحانه لا بالمذكور فقط، بل بكل شيء؛ فلذلك قال: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ ليعُمَّ جميعَ الموجودات المُدرَكَة وغير المُدرَكَة؛ للدَّلالة على واسع علمه وعظيم حكمته سبحانه، ولمّا كان العلم والحكمة لا يتمّان إلا بكمال القدرة والعَظَمة؛ قال: ﴿ٱلۡكَبِيرُ﴾، أي: الَّذي يتضاءل عنده كلُّ ما فيه صفاتٌ تقتضي الكِبْر[1].

ولمّا كان ﴿ٱلۡكَبِيرُ﴾ صفة عظَمةٍ؛ ناسب أن يأتي بعدها: ﴿ٱلۡمُتَعَالِ﴾، وهي صفة عُلوٍّ؛ وهو احتراس؛ أي: المتعال عن صفة الحدوث الَّتي يوهمها ﴿ٱلۡكَبِيرُ﴾[2]، وليضُمَّ مع العلم العظَمَة والقُدرة[3].

توجيه حذف الياء من قوله: ﴿ٱلۡمُتَعَالِ﴾:

صيغَت الصِّفةُ بصيغة التَّفاعل للدَّلالة على أنَّ العُلوَّ صفة ذاتيَّة له سبحانه؛ أي: الرَّفيع رفعة واجبة له عقلًا، وثَمَّ لطيفةٌ أخرى؛ وهي أنَّ لفظ ﴿ٱلۡمُتَعَالِ﴾ فيه دلالة على كمال العلوّ، فأُريدَ له أن يكون كذلك في التَّلفُّظ به، فلا يُتبع بكسرة وياء فيهما سفول، وليستقلَّ سبحانه بهذا اللَّفظ الدّالِّ على عُلوٍّ لا يكون لسواه، فكثيرٌ من النّاس يوصَفون بالمتعالي، ولمراعاة الفواصل السّاكنة.

تآزر اللَّفظ والمعنى في الدَّلالة على كمال العُلوّ

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيّةُ:

الحَمْل والحَبَل:

الحاء والميم واللّام أصلٌ واحد يدلُّ على إقلال الشَّيء[4]، والحاء والباء واللّام أصلٌ واحد يدلُّ على امتداد الشَّيء[5].

الحَمْل يكون مع أنثى الإنسان والحيوان، والحَبَل يختصُّ بحَمل المرأة

(1) البقاعيّ، نَظْم الدُّرر: 10/289.
(2) البَسيلي، نكت وتنبيهات: 2/272.
(3) الطّيبيّ، فتوح الغيب: 8/472.
(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (حمل).
(5) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (حبل).

والحَبَل: الاشتمال على الحَمْل، وامتلاء الرَّحِم، وسُمّيت المرأة: حُبْلَى؛ لأنَّ حملها صار وصْلةً بينها وبين الرَّجل[1].

والحَبَل: للآدميّات، والحَمْل لغيرهنَّ[2]؛ فلا يُقال لأنثى الحيوان: حُبْلى، ويُقال لأنثى الإنسان والحيوان: حاملٌ.

ويظهر ممّا سبق أنَّ الحَمْل يشمل كلَّ أحوال البطن وما فيها، وأنَّ الحَبَل يختص بامتلاء الرَّحم وامتداده، وليست حالُ الرَّحم والبطن في أوَّل الحمل كحالهما في أوسطه أو آخره، ولا ريب في أنَّ عِلمَ الله يشمل الأحوالَ كلَّها والأزمنةَ كلَّها والإناثَ كلَّهُن.

(1) السّمين الحلبيّ، عمدة الحُفّاظ: 1/370، وابن منظور، لسان العرب: (حبل).
(2) الزّبيديّ، تاج العروس: (حبل).

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثالث والعشرون، سورة يوسف من الآية 56 إلى سورة الرّعد الآية 15
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الثالث والعشرون، سورة يوسف من الآية 56 إلى سورة الرّعد الآية 15
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 23 ، 800 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-768-20-3
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 23 : المجلد الثالث والعشرون، سورة يوسف من الآية 56 إلى سورة الرّعد الآية 15.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-768-20-3
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-8086351 بتاريخ 2024/02/16م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»